مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي
ISSN 1112-9255
المجلد8، العدد 02 – جوان 2021

OEB Univ. Publish. Co.

الانفتاح السمعي البصري وجدلية تشكل الفضاء العمومي في الجزائر في ظل الحراك الشعبي.

Audiovisual openness and the dialectic of public sphere formation in Algeria in light of the popular movement

ط.د. مباركة رحماني*، جامعة أم البواقي، مخبر علم اجتماع الاتصال والترجمة جامعة قسنطينة–3–، الجزائر.
rahmani.mebarka@univ-oeb.dz
د.الجمعي حجام، جامعة أم البواقي، مخبر الاتصال والمجتمع جامعة المسيلة، الجزائر.
hadjameldjemai@gmail.com

تاريخ التسليم:(2020/03/31)، تاريخ المراجعة:(2020/12/04)،تاريخ القبول:(2021/04/11)

ملخص :

تبحث هذه الدراسة الكيفية وعبر مقاربة منهجية تأملية نقدية في تجليات الفضاء العمومي في الجزائر بعد الانفتاح السمعي البصري وظهور القنوات التلفزيونية الخاصة، وذلك باستعراض الجدل العلمي والاشكاليات المعرفية المترتبة عن تبني المفهوم وترحيله من سياقاته البحثية والسياسية والسوسيوثقافية إلى فضائنا التداولي وذلك بإخضاعه لمساءلات علمية وفكرية جريئة من حيث المشروعية الابستمولوجية في توطين المفهوم وتعريضه للنقد والتحليل بتشابكه مع معطيات الواقع أولا والأفكار والمعارف المنتجة في الحقل العلمي عربيا وجزائريا خاصة بالتزامن مع أحداث الحراك الشعبي. سيما وأن هذه القنوات التلفزيونية الخاصة التي ظهرت تتعرض لنقد كبير في الكثير من الجوانب سواء تعلق الأمر بقانونها الأساسي أو بهويتها المهنية باعتبار أن ملكيتها غامضة يتقاسم فيها النفوذ النزعتين السياسية والمالية، وهذا يدفع للتشكيك في استقلاليتها المهنية ومستويات الحرية في اثارة النقاشات العامة المدعومة بالحجاج العقلي خارج أطر الوصاية السياسية والضغوطات المالية وما يترتب عن ذلك من تأثير في أخلاقيات التواصل الثقافي والتغطية على إجلاء الحقيقة التي تعتبر من الأهداف الأساسية للفضاء العمومي.

نهدف من خلال الدراسة لمراجعة الانساق الحماسي وراء تبني هذه الاطروحات العلمية الغربية حول الفضاء العمومي، وبذل المزيد من الجهود لسيقنتها، وذلك بتعميق الرؤية التأملية النقدية في المنطلقات النظرية لعمل هذه القنوات التلفزيونية وتحليل الأطر القانونية التي تحكمها ضمن نظام الهيمنة السائد خاصة في بعديه السياسي والمالي واقتراح مسارات لتشكيل المجتمع المفتوح.

الكلمات المفتاحية : الانفتاح السمعي البصري، الإعلام التلفزيوني، فضاء عمومي ، حراك شعبي

Abstract :

This study examines how and through a systematic approach to contemplative cash in the manifestations of public sphere in Algeria after opening up the audiovisual appearance of private TV channels, using scientific argumentation and the cognitive implications of adopting the concept and deported from the context of his research and political associate to our space trading . By subjecting the accountability of scientific thought and bold in terms of the substantive capstone experience in the localization concept and compensation for analysis and shared with the data first, ideas and knowledge organization in the field of Science in the Arab user.

Especially since these private TV channels that have emerged relating to transport big in a lot of aspects whether it's the legality of a statute or the identity of the professional as to ownership of a mysterious share in the influence of the conflict of two political and financial, that pays to question the independence of the tasks and the levels of freedom in stirring public debate supported the need to contract outside the frameworks of the guardianship of the political pressures of Finance and the consequent effect in the ethics of communication and cultural change on the evacuation of truth, which is considered one of the basic goals of the space public.

We aim, through the study to review the conformism of protection behind the adoption of these treatises of Western science about the public sphere and make more efforts since, so as to suspend the vision of the contemplative cash in the system for these TV channels and the legal frameworks that govern them within the system of domination prevailing in particular in two dimensions political and financial support and to propose pathways for the formation of an open society.

.**Keywords**: audiovisual openness,TV media, public sphere, popular movement

* المؤلف المراسل: **ط.د. مباركة رحماني** ،الإيميل: **rahmani.mebarka@univ-oeb.dz**

مقدمة:

لا يزال الفضاء العمومي في معظم أبعاده ومكوناته الثقافية والسياسية والفكرية، بعيد عن الاستحضار والنقد والتمحيص، وظلت الكتابات العربية تحاكي الجهد الغربي في مقارباتها العلمية والمعرفية له، لكنها لم تقترب من إنتاج أفكار تتشابك مع هذا الفضاء ولو حتى عبر توصيف مكوناته ، أو عناصره أو نظام القوة فيه الذي احتكرته أنظمة الهيمنة السائدة عبر مختلف المراحل الانتقالية ،وعبر مسارات ومساقات التغيرات الاجتماعية لكل دولة ،ومجتمع على حدى لأن الفضاء العمومي مقرون بمستويات الحرية السياسية، وديناميات التحول المجتمعي بنزعتها التحررية من الممارسات الثقافية والفكرية التي توظفها وتفرضها أنظمة الهيمنة السائدة. لقد تعاملت الأنظمة السياسية المفتوحة التي انبنت على السلطة العقلية ، والمرتكزة بدورها على نتاجات العلوم والمعارف والمناهج الابستمولوجية مع الفضاء العمومي كساحات للنقاش وتوليد الأفكار السياسية ، واعتبرت مخرجاتها كروافد ثقافية داعمة لفلسفة الحكم ، ومد جسور التواصل بين الحكام والمحكومين وتدعم كل جهود رفع مفعول الكبت والسماح بالمناقشة الحرة والعقلانية للشأن العام كنهج لأخلقة التواصل وحوكمة الحياة العامة. وبالتالي أسست من الناحية القانونية والممارساتية لمنطق التعددية الفكرية والثقافية ، وسمحت بإنشاء الفضاءات التعبيرية والاتصالية ، تماشيا مع مختلف المراحل الانتقالية التي تعرفها البشرية . وهذا ما يترجمه الإقرار بحق الاتصال كجيل جديد من الحقوق الثقافية، المتضمن الحق في المعلومات ،والمعارف كحقوق أساسية للمواطن ، ما أفضى إلى تحرير الفضاء الاتصالي في جميع أساليبه ووسائله من الهيمنة السلطوية، والقصور الذي يقصي الآراء المخالفة للأنساق المهيمنة ، فتحررت وسائل الاعلام التقليدية والحديثة السمعية البصرية، والميديا الجديدة من الاحتكار السلطوي ، مع إخضاعها لأنظمة الخدمة العامة للتقليل من حدة نزعتها التحررية الفاحشة وكبح نزعتها التجارية المتوحشة ، تقديرا لمخاطر التلاعب بالعقول وتحريف النقاشات العامة. لكن الأمر يختلف في الكثير من الدول الانتقالية، والدول المتخلفة التي تبقي على هيمنتها شبه المطلقة على الفضاء الاتصالي التقليدي والميدياوي. فقد ظلت تحتكر وسائل الاعلام خاصة المرئية والمسموعة، وتخضعها لترسانة قانونية صلبة وتوجيهات صارمة ووصاية خفية، بل وجعلت الكثير من الأنظمة السياسية من وسائل الإعلام خاصة التلفزيونية واحدة من أهم أدوات ليس دعم نظام الحكم بل أدوات لممارسة الحكم. إذا وبالرغم من انتزاع المزيد من المساحات الحرة للنقاش، والجهود الكبيرة في تصحيح مسارات تطور وسائل الإعلام المختلفة، وما لذلك من إسهامات واضحة في تطوير الممارسة الحجاجية العقلية في الفضاء الاعلامي، وتوسيع الأفق البحثي للحقل الاتصالي بشكل عام والاعلام السمعي البصري بشكل خاص، لكن لا يزال الفضاء الاتصالي تحت المراقبة للقوى المسيطرة ، وهذا ما يدفع إلى المزيد من التفكير في أساليب ووسائل المناورة والاقتحام لهذا الفضاء العمومي ، للدفع به نحو أفق أكثر تحررا في إطار هذه التصورات الفلسفية والجدليات العلمية والمعرفية. وأصبح مع مرور الوقت الاعلام التلفزيوني رافدا من أهم روافد الفضاء العمومي، سواء في ضخ المعلومات والأفكار، أو نقل وتبادل المعلومات

والمعارف أو إدارة الحوارات السياسية أو الحجاج العقلي الهادف إلى خلق ديناميكية تواصلية في الفضاء المجتمعي. باشراك الجميع خارج عن الأطر السلطوية النافذة والمحتكرة لسلطة الكلام والاعلام لبناء شرعيتها وتجديدها بشكل دائم. لكن التحولات العميقة التي أنتجتها تكنولوجيات الإعلام والاتصال الحديثة، دفعت بالأنظمة السياسية إلى منح فضاءات أوسع للنقد ،والنقاش والجدل التناقضي لإكساب خطابها السياسي المزيد من الشرعية والمصداقية ، بل فرضت هذه التحولات التكنولوجية على وسائل الإعلام المختلفة مواكبة الفضاء الاتصالي الجديد بمختلف متغيراته ، وجعلتها تنزع أكثر نحو تحصيل المزيد من الحرية والاستقلالية النسبية، والحياد والموضوعية والتوازن، علاوة على الكفاءة المهنية والفعالية ، والتدقيق من التأكد من نشر الأخبار والمعلومات، واثارة النقاشات الفكرية الهادفة لرفع مستويات الوعي، وتوسيع الأفق الثقافي للتلقي الجماهيري، علاوة على توفير منصات للتعبير الحر وفضاءات للمناقشات الحرة لمختلف الفئات المجتمعية ، وتخليص الخطاب الاعلامي من أوهام النخبوية والتضليل السلطوي الذي تمارسه القوى المهيمنة سياسيا وماليا وكذا تخفيف حدة تلوثه الايديولوجي.

هذه العلاقة المتشابكة بين وسائل الإعلام والرأي العام الجماهيري والسلطة ,**wolton)** **(160-147.pp,1995** ،تحيلنا إلى رصد مختلف أشكال التأثر والتأثير التي تتجلى في ساحات النقاش، والفضاءات العمومية بين الجمهور والوسيلة الإعلامية التي يستقون منها الأخبار، وكيف يتفاعلون معها وفق معايير تحدد مدى مصداقية القناة الاعلامية، ومدى احترامها لمختلف التوجهات والأفكار خاصة في عصرنا الحالي، عصر التفاعل المعولم غير الخاضع للحدود الجغرافية والمتحرر نسبيا من القيود السلطوية.

الإطار المنهجي للدراسة :

1-الإشكالية:

إن الأساس الذي يعتمد عليه تأثيث الفضاء العمومي في الدول الغربية، يستند إلى الممارسة الديمقراطية للفعل السياسي واشراك كافة الفاعلين في النقاشات العامة ، وتقوم فيه وسائل الاعلام بدور جوهري في التعبير عن مختلف الآراء والتوجهات بكل حرية ،كما تقدم الدولة مختلف التسهيلات والدعم لإرساء قواعد الفعل السياسي الحر للمواطنين ،وللمؤسسات الاعلامية وممثلي المجتمع المدني. ومن هذا المنطلق "تعد عملية إسقاط مفهوم الفضاء العمومي أو العمومي المعارض على المجتمعات العربية وفق النظرة الغربية "مغامرة خطيرة" حسب الباحث نصر الدين لعياضي ،نظرا للتباين الكبير بين البيئتين العربية والغربية من حيث المناخ السياسي والاجتماعي والثقافي الذي عانى في الدول العربية لعقود من الزمن من احتكار المعلومات ،ومصادرة حرية الرأي من طرف السلطة السياسية ، التي سعت بشتى الطرق لفرض هيمنتها وترويض الرأي العام بما يتوافق مع مصالحها ،اعتمادا على الذهنيات القبلية، وباستخدام وسائل الاعلام الثقيلة منها خاصة لتشويه الواقع السياسي وافراغ المشاركة الشعبية في الحوار

من محتواها مما جعل الفضاء العمومي في المجتمعات العربية مفهوما مبهما استغلته السلطة لخدمة اغراضها ومصالحها . ولا يختلف الأمر في الجزائر كثيرا عن مثيلاتها من الدول العربية ، أين ظل المجال العام محتكرا من قبل السلطة توجهه كيفما شاءت، رغم الكثير من المؤشرات التي كانت توحي بتشكله في بداية تسعينيات القرن الماضي، لكن السلطة السياسية أعادت بسط هيمنتها وأعادت التأسيس لاحتكار الفضاء العمومي في جميع أبعاده بتبني مقاربة الكل أمني بمبررات إخماد نار الفتنة والتصدي للعنف الدموي وأولوية استرجاع الاستقرار كقاعدة لإطلاق الحريات وفتح أرضيات لحوار الأفكار. واستمر نظام الهيمنة في تملك الفضاء العمومي، إلى غاية قيام الثورات العربية سنة 2011 التي شكلت منعرجا حاسما وأبانت عن تحول ملحوظ في الممارسة السياسية الشعبية، التي تحررت من الخطابات السلطوية الموجهة بفضل التكنولوجيات الحديثة للاتصال والتي سمحت بخلق فضاءات عمومية افتراضية حرة متاحة ، يتفاعل من خلالها المواطن العربي مع غيره ،ويشارك بفعالية في الحياة السياسية عبر وسائل التواصل الاجتماعي بعيدا عن الرقابة والتقييد وتغير بذلك شكل الفعل التواصلي من الفردانية المنعزلة الى التكتل الجماعي الضاغط لدى "جيل الموجة الديمقراطية الرابعة" كما وصفها برهان غليون. مما دفع بالحكومة الجزائرية للمسارعة بإجراء التعديلات على المشهد الاعلامي وفق المعطيات الجديدة على الساحة الجيوسياسية وسمحت بإنشاء قنوات تلفزيونية واذاعية خاصة جزائرية المحتوى والكادر البشري والفني والتقني، لكنها خاضعة للقانون الأجنبي ولا تزال جهود توطينها مستمرة. مما جعلها عرضة للنقد العلمي بحيث يعتبر بعض الأكاديميين أنها لم تحقق شروط استقلاليتها، ولم تغير من واقع الفضاء العمومي بالجزائر ،ولم تؤد وظيفتها كمنابر حرة للنقاش العام ، بل شكلت في معظمها صورة مطابقة للتلفزيون العمومي الخاضع لملكية ووصاية وتوجيه السلطة السياسية. فالقنوات التلفزيونية الخاصة التي سمحت السلطة بظهورها ، وقدمت لها تسهيلات لممارسة نشاطها رغم عدم توفر أدنى شروط تأسيسها سواء من الناحية القانونية أو التقنية ولا المهنية ، تبقى تثير الجدل وأحيانا بكثير من الحدة والتناقض، فهناك من الباحثين الأكاديميين والحقوقيين من يعتبرها بمثابة إجراء استباقي بادرت إليه السلطة الحاكمة للإبقاء على سيطرتها على الوضع ، ومنع الانسياق وراء مطالب التغيير الجذري للنظام السياسي تأسيا بمطالب الجماهير في الكثير من الدول العربية ، واللجوء إلى إيهام الرأي العام بإجراء تغييرات جذرية في المشهد الاعلامي، واجراء مراجعات شاملة في السياسات الاعلامية والاتصالية، والدفع بالخطاب الاعلامي نحو المزيد من الحرية والنقد الجريء للسياسات العامة ،ولمختلف المسؤولين سواء في الجهاز التنفيذي أو المسؤولين المحليين وذلك بتخصيص فضاءات للمناقشات الحرة ، والجدل التناقضي تسمح بتمدد المعارضة فيها واحتلالها أجزاء مهمة من الحيز والسلطة الكلامية لاستقطاب الجماهير، وإقناعها بنهج التغيير وبالمقابل يرى باحثون أكاديميون وبعض الفاعلين السياسيين ، والناشطين في المجتمع المدني، أن السلطة استجابت للمطالب القديمة والمتجددة بإقرار انفتاح إعلامي

حقيقي يسمح لجميع الجزائريين بالتعبير الحر عن أفكارهم وآرائهم ، وفتح مجالات أوسع لنقد السياسات العامة . وفرض التغيير في مراكز القوة المتحكمة في السلطة الاتصالية كشكل أساسي من أشكال التحول نحو الممارسة الديموقراطية. ويعتبرون هذه النزعة تعبير عن إرادة سياسية حقيقية لتدارك التخلف في الحقل الاعلامي السمعي البصري، والذي سيتدعم بمراجعات للأطر القانونية والممارساتية بدعم سياسات الدولة في التكوين، وتجويد وأخلقة المضامين الإعلامية في ظل المشهد الإعلامي الجديد. ولقد تدعمت هذه الرؤية خاصة خلال فترة الحراك الشعبي،حيث تنبأ الكثير من الملاحظين والمختصين في الحقل الإعلامي والاتصالي سيما الأكاديميين بموجة ثانية من الإصلاحات العميقة في النظام الإعلامي تدعم الموجة الأولى التي انطلقت منذ 1989 المتزامن مع ميلاد أول دستور تعددي سياسا وإعلاميا ، للعلم فإن تحرير الإعلام بموجب قانون الإعلام 1990 شمل الصحافة المكتوبة فقط وأبقت السلطة على احتكارها للإعلام التلفزيوني. ورأى هؤلاء أن المؤسسات الإعلامية سيما التلفزيونية ستنتزع بفضل الحراك الشعبي السلمي ومده التحرري القوي، مستويات أكبر من الحريات لدعم النقاش العام والتمكين لمختلف تيارات الفكر والرأي بالتعبير التعددي عن الأنساق الفكرية والثقافية الموجودة في المجتمع. وفي ظل هذا الجدل تأتي هذه الدراسة للبحث في حقيقة الانفتاح السمعي البصري في الجزائر ، بالبحث في خلفيات القرار المتراوحة بين السياسية والسوسيوثقافية والمهنية، ومتطلبات البيئة الاتصالية الجديدة ، وكذا البحث في الجدوى من هذا الانفتاح الإعلامي، ومدى مساهمته في الدفع بالفضاء العمومي نحو التشكيل والتجلي خاصة خلال مرحلة الحراك الشعبي.

فهل ساهم فعلا الانفتاح السمعي البصري في الجزائر بوضعه الحالي غير المؤسس قانونيا وباختلالاته المهنية والوظيفية وضعف بنيته الهيكلية والتقنية في تشكيل الفضاء العمومي خلال فترة الحراك الشعبي خارج الأطر الاحتكارية السلطوية لنظام الهيمنة السائد ؟

2 – تساؤلات الدراسة:

– هل تجسد فعلا الانفتاح السمعي البصري في الجزائر بالشكل الذي يسمح بالمساهمة في تشكيل الفضاء العمومي خلال فترة الحراك الشعبي وما هي مؤشراته وأهم ملامحه؟

– ماهي مستويات الحرية والنقد للمواضيع والقضايا العامة في القنوات التلفزيونية الخاصة؟

هل تلتزم هذه القنوات التلفزيونية الخاصة بأخلاقيات التواصل والحوار كدعامات أساسية في تشكيل الفضاء العمومي؟

–هل استطاعت القنوات التلفزيونية الخاصة أن تساهم في تشكيل هذا الفضاء العمومي وتجاوز أنظمة الهيمنة السائدة؟

– هل ساهم الحراك الشعبي في التأثير على مسار تشكيل الفضاء العمومي في الجزائر؟

3–أهمية الدراسة وأهدافها:

تستمد دراستنا أهميتها من منطلق التحولات السياسية والمجتمعية التي تشهدها الجزائر ،سيما بعد والاحداث التي أعقبت حراك 22 فيفري ،2019 والذي ألقى بظلاله على كافة مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وأفرز تحولا جذريا في أشكال التعبير الديمقراطي الشعبي فاتحا المجال واسعا أمام إمكانية الدفع نحو تأسيس فضاء عمومي حقيقي، يمارس فيه الحق في التعبير والنقد والحجاج العقلي، مما يستدعي البحث في حيثيات تشكل هذا الفضاء العمومي، وتتبع عمل وسائل الاعلام التلفزيونية الجزائرية في مرافقة هذا التحول من عدمه نظرا لنقص الدراسات التي تعنى بالفضاء العمومي عامة والمعارض خاصة كمفهوم حديث في البيئة الإعلامية الجزائرية. وتهدف الدراسة:

- التعرف على أهم التحولات التي عرفها الفضاء العمومي بالجزائر ووسائل الاعلام الجزائرية قبل وبعد الحراك الشعبي 22 فيفري 2019
- التأصيل لمفهوم الفضاء العمومي المعارض بالنظر إلى خصوصية مجتمعنا، ورصد تجلياته في الجزائر بعد انطلاق حراك 22 من فيفري 2019
- الوقوف على مدى مساهمة الاعلام الإذاعي والتلفزيوني الجزائري، بشقيه العام والخاص في التأثيث لفضاء عمومي حقيقي يؤسس للجدل التناقضي، ويستوعب كافة التيارات السياسية والفكرية، ويحتضن كافة الآراء والتوجهات في اطار ديمقراطية تشاركية حقيقية.

4-المقاربة النظرية والمنهجية:

اعتمدنا في دراستنا هذه على نظرية الفضاء العمومي بالارتكاز والاسترشاد بمبادئها الأساسية التي هندسها وطورها هابرماس بما يواكب ديناميات تحول المجتمعات الراهنة ما بعد الحداثية، وهي: مبدأ العقلانية التواصلية ، مبدأ أخلاقيات التواصل والحوار والمناقشة ، مبدأ اهتمام المتحاورين بالشأن العام ، مبدأ الحرية كمؤشر للتفاعل الاتصالي، مبدأ حق الاختلاف والبرهنة أو الحجاج العقلي في النشاط الاتصالي (البار،2017،ص ص.192-202) إضافة إلى اعتمادنا على المقاربة النقدية التي تسمح لنا بتحليل الحقائق المتعلقة بنشاط وسائل الاعلام التلفزيونية والاذاعية، وتمحيصها والبحث في مدى ملاءمتها للسياق الجزائري بكل معطياته وتمثلاته. كما ستركز الدراسة على التأمل ووصف العلاقة بين وسائل الإعلام السمعية البصرية الجزائرية والفضاء العمومي ، وتحليل العلاقة الارتباطية من خلال جملة المؤشرات التي تم جمعها عبر الملاحظة العلمية ، والقراءات التأملية المعمقة في الأفكار والمعلومات، والمعطيات والمعارف المنتجة حول موضوع الدراسة. بتوظيف أداة الملاحظة والتي تساعدنا في التعمق في معرفة واقع النشاط الاعلامي السمعي البصري بالجزائر، والربط بين الادراك الذاتي ومقتضيات التحليل الموضوعي للظاهرة محل الدراسة . إضافة إلى الاعتماد على المصادر المكتوبة العلمية، والإعلامية خاصة الالكترونية، بغرض جمع أكبر عدد من البيانات المتعلقة بموضوع الدراسة، وفهم السياق الذي تنشأ فيه الظاهرة المدروسة وتتبع تطورها واستشراف مآلاتها.

2-في مفهوم الفضاء العمومي وإشكالية التوطين والسيقنة: يعرف الفضاء العمومي على أنه "المساحة التجريدية التى يتناقش من خلالها المواطنون والجماعات المجتمعية المتباينة، ويتجادلون حول مختلف القضايا والاهتمامات العامة، ووفقاً لهذه الرؤية فإن المجال العام يفترض وجود مناقشات مفتوحة لكل الاهتمامات العامة، التى يمكن من خلالها أن يوظف الجدل العقلاني المنطقي للتأكد من تحقيق المصالح العامة «المهدي(20،2018مارس).المجال العام من الواقع الفعلي إلى العالم الإفتراضي :معايير التشكل والمعوقات. تم استرجاعه بتاريخ 14-02-2020 https://democraticac.de/?p=53184

ولقد ارتبط مفهوم الفضاء العمومي في بداياته بساحات الأغورا في العصر الاغريقي أين كانت تمارس المحادثات في الأماكن العامة كالأسواق والساحات، قبل أن تنتقل مناقشات الشأن العام والمسائل ذات الاهتمام المشترك للصحافة، ومختلف وسائل الإعلام التقليدية التي تظهر تباعا وصولا للفضاء التواصلي الرقمي،أو ما يعرف اليوم بالفضاء العمومي الافتراضي.

وقد كان ميلاد مفهوم الفضاء العمومي في أوروبا عصر الأنوار من خلال الفضاءات العامة كالمقاهي، والنوادي لتبادل الآراء الفنية والأدبية الخاصة بالطبقة البرجوازية . فحسب هابرماس "كانت البدايات الأولى لتشكل الفضاء العمومي في نهاية القرن السابع عشر في إنجلترا ، والقرن الثامن عشر في فرنسا، فقد اكتسبت الطبقة البرجوازية وعيا بنفسها وشرعت بتكوين استقلال خاص بها تجاه السلطة وذلك عن طريق تأسيس قواعد ومبادئ لخلق حوار ،ومناقشات حرة وعادلة، داخل الصالونات ثم المقاهي والمنتديات الثقافية العامة.مخشان،(10،2014 جوان).الفضاء العمومي عند هابرماس. تم استرجاعه بتاريخ 15-03-2020 https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=418856

وبالعودة إلى المنطلقات الفلسفية والسوسيولوجية المؤسسة لمفهوم "الفضاء العموميّ "بالإمكان رصد ثلاثة مرجعيات فكريّة أثّرت بصفة ملحوظة في التأصيل النظري هابرماس " المرجع الأوّل تمثل في أشغال الفيلسوف الألماني إيمانويل كانط حول "الكليات الأخلاقيّة" والتي وظّفها هابرماس في مسائل أخلاقيات النقاش بديلا عن أخلاقيات الواجب، وأخلاقيات المنفعة.

المرجع الفكري الثاني تجسّد في أشغال السوسيولوجي الأمريكي روبرت ميد سيّما في نظريته في التفاعل الرمزي أما المرجع الثالث فقد كان مستندا في أطروحات هيغل(1831 – 1770) ، لاسيّما محاضراته في جامعة إيينا والتي اعتبر خلالها أنّ مراحل تكوين العقل البشريّ تمت بطريقة "حواريّة"(بن مسعود، 2018،ص5) كما قامت الصحافة بدور هام ، حيث تم تطوير المجلات السياسية ،كانت الحركة في الأخبار مرتبطة بالاحتياجات التجارية حيث كانت الأخبار سلعة ووسيلة إشهارية. وأيضا بدأت الدول تستخدم الصحافة لإدارة الدولة والاستخبارات.كما تكونت طبقة جديدة من البرجوازية وأصبحت جزءا من الجمهور، والتي شملت المسؤولين والأطباء والمحامين. ويقول هابرماس أن الجمهور القارئ أصبح هو الناقل والوسيط الحقيقي وذو مكانه هامة، حتى أن هذه المكانة الهامة في المجتمع المدني أدت إلى توتر

بين المدينة والمحكمة. وشجعت الدول على إذكاء وعي الجمهور والمجتمع بعامة في المجتمع المدني"ثابت (2019،ص6). الفضاء العام عند يورغن هابرماس :بحث في المفهوم والتحولات التاريخية .تم استرجاعه بتاريخ 14-03- 2020

https://journals.najah.edu/media/journals/full_texts/3_u0ycLtI.pdf وفي النصف الأول من القرن 19 م "حدث للفضاء العمومي تحولا بنائيا تاريخيا جديدا حيث عمل الحوار النقدي على التأثير في شكل الدولة الحديثة كما منح المجال العام حرية واستقلالية مضمونة من قبل القوانين والدساتير مثل حرية الرأي والنقاش.."(منصور،2002،ص15) ويتم حاليا في الدوائر العلمية والأكاديمية مناقشة الاشكاليات الخاصة بالفضاء العمومي الافتراضي والفاعلين الجدد فيه سيما من الفئات المسحوقة والمهمشة من التنظير العلمي في الفضاء العمومي التقليدي ، وكذا آليات اشتغاله وتأثيره. وينصرف الاهتمام بشكل كبير نحو البعد الأخلاقي. سيما وأن المرحلة تتميز بتفكيك المركز وتفكيك النماذج المعرفية المهيمنة وبروز دور الميديا كفاعل قوي في إنتاج القيم وتوجيه السلوك في المجتمع. ومع تشظي الميديا واتساع المجال العمومي الميدياتيكي، طفت من جديد مشكلة الأخلاق كمدخل للتفكير في الفعل التواصلي بوصفه محركا للفعل الاجتماعي (الزين،2017، ص66)

2 -الفضاء العمومي النماذج والمساقات: تعرض مفهوم الفضاء العمومي الهابرماسي لعديد من الانتقادات من طرف الباحثين الذين قدموا تصوراتهم ومقارباتهم حول نماذج أخرى للمجال العمومي وأهمها:

2-1 النموذج الاستيتيقي (الجمالي) للفضاء العام

من منظور تاريخي قدمت الباحثة "حنة أرندت" تصورا عن الفضاء العام باعتباره امتدادا لمفاهيم المواطنة التي عرفتها المدينة الآثينية القائمة على مبدأ التشاور العمومي الحقيقي،والأهداف المشتركة. وافترضت أن الفضاء العام يتوسط الفضاء العمومي الرسمي والفضاء الخاص، وانتقدت المفهوم الهابرماسي "من منطلق تصورها للفضاء العمومي وتمثلها إياه كمجال واقعي محسوس وليس مثاليا طوباويا، حيث تعتبر هذه المقاربة الاستيتيقية أن النظرة الهابرماسية للمجال العمومي هي نظرة معيارية مثالية تحديدية لنماذج النقاش والحوار ولا تؤسس رؤيتها وطرحها على الوقائع الملموسة والمحسوسة. وترى ذات المقاربة الجمالية أن المجال العمومي هو حقيقة على الأرض يتشكل كظاهرة مجسدة ومرئية عبر ممارسات اجتماعية (بن مسعود،2018، ص8).

2-2 النموذج البروليتاري للفضاء العمومي –(الفضاء المعارض)

نقد اوسكار نيغت نظرية هابرماس حول الفضاء العمومي البرجوازي، من منطلق أنَّ البرجوازيَّة لم تكن وحدها من ساهم بشكل كبير وأساسي في نشأة الفضاء العمومي خاصة في واقع أوروبا في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، بل إنَّ هناك طبقة اجتماعيَّة أخرى، أي الطبقة العاملة، بدونها

لا يمكن أن توجد البرجوازيَّة، إلى جانب فئات اجتماعيَّة أخرى من قبيل الطُلاب، الشَّباب الأجير، النِّساء، الأُجراء...، حاول نيغت أن يلفت انتباه أستاذه هابرماس إلى مجموع الدِينامِيَّات الاجتماعيَّة والسيّاسيَّة التي تركت بصمات حقيقيَّة في تاريخ أوروبا، مُركّزاً على الفضاء العمومي الألماني خلال ثورة 1918، وعلى الفضاء العمومي الفرنسي حيث لعبت حركة ماي 1968 الدور الأبرز في ظهور فضاء سياسي عمومي مهَّد لديمقراطيَّة فرنسيَّة جديدة مغايرة تماماً لديمقراطيَّة القرنين الثامن عشر والتاسع عشر العلوي(2016.اكتوبر).الفضاء العمومي المعارض:نقد أطروحة هابرماس.تم استرجاعه بتاريخ 12-04-2020. ،https://www.mominoun.com/articles/-4456

2-3 نانسي فريزر والفضاء العمومي العابر للأوطان:قدمت نانسي فريزر رؤيتها وتصورها حول المجال العام بوضع نموذج حول الجماهير المتعددة فهي ترى أن التفاوت الاجتماعي الموجود في النظم الرأسمالية لا يخلق أبدا مجالا عاما واحدا ،فريزر تحاول تجاوز النظرية الهابرماسية "كونها مبنية على أسس وطنية ضيقة ، فيجب التفكير في التخلص من النموذج الليبرالي لمأسسة مجال عام عالمي(بوحلوان،طيبي،2018،ص111)

2-4 الفضاء العمومي مابعد البرجوازي : ردا على المراجعات النقدية العميقة التي طالت التصور الهابرماسي للفضاء العمومي في شكله البرجوازي، قدم هابرماس مقالا بحثيّا تصحيحيّا في 1992بعنوان "مراجعات إضافيّة حول الفضاء العمومي" تجاوز فيه "البورجوازية كشرط للانتقال الديمقراطي في المجتمعات الأوروبية، متبيّنا مقولة "الديمقراطية التداوليّة" أو التشاركيّة بمعناها المفتوح على كافة أفراد المجتمع القائمة على مقولة "البنية التواصليّة" بالإمكان تفكيكها إلى ثلاثة مكوّنات اساسيّة وهي:

أ. تعريف المجتمع كمجتمع لا مركزيّ يمارس فيه "المواطنون الأفراد" أدوارهم باعتبارهم متغيّرا اساسيّا ومكوّنا من مكوّنات القوة الاجتماعية والسياسية ومساراتها المختلفة.

ب. دور بارز للشبكات التواصلية للفضاءات العامة تقوم على أساس تكوين فهم مشترك من خلال دينامية عالية المستوى في العلاقات التواصليّة.

ج. الاستناد إلى البعد التواصليّ للغة التي يصفها بالوسيلة الأساسيّة القادرة على نقد أنظمة الهيمنة على الصعيد الاجتماعي والسياسي والثقافي، وتمكن قوّة الفعل التواصلي في القدرة الهائلة لدى الأفراد على فهم كلام بعضهم البعض ،وعلى التسليم بقوّة "الحجاج العقلاني" الموصل إلى التوافق العام وبالتالي إلى الرأي العامّ.**(بن مسعود،2018،ص14)**.

3-وسائل الاعلام والفضاء العمومي على نهج التحديث المستمر:

الفضاء العمومي يرتكز في تشكله ووسائل تطوره وديناميات تحوله على السلطة الاتصالية كفعالية إنسانية دائمة التطور والتحديث. ويرجع الفضل في ازدهار التحليل النقدي للقضايا من طرف الجمهور

حسب هابرماس للصحافة التي ازدهرت في منتصف القرن 17 ، وأولت اهتماما واسعا لمقالات الرأي وتبنت الخطاب الحجاجي العقلاني، إلا أن توسع الحركة التجارية في منتصف القرن 18 أدى إلى طغيان الطابع التجاري على النشاط الصحفي، وفقد بذلك المجال العمومي طابعه الحجاجي رغم توسع القاعدة الجماهيرية وولوجها بكثرة في الفضاءات العمومية، ومع ظهور الإذاعة والتلفزيون عاد للمجال العمومي لنشاطه من خلال زوال الحدود الفاصلة بين القارئ والنص، وأصبحت الخطابات اكثر نضجا في فترة الستينيات من القرن الماضي، أصبح الجمهور فاعلا نشطا في صناعة الرأي العام. لكن تلفزيونات الستينيات تختلف عن تلفزيونات الألفية الحالية فقد أفضى التزايد الرهيب في عدد القنوات التلفزيونية، والمنافسة غير المسبوقة إلى تراجع صحافة الرأي لأن وسائل الاعلام السمعية والبصرية اوغلت في الترفيه والتسلية على حساب البرامج السياسية الجادة، والخطابات الحجاجية العقلانية (لعياضي،2018، ص7). وساهم ظهور الانترنت في "احداث انقلاب في المعمار الاوليغارشي للمجال العمومي التقليدي حيث تغيرت اشكال الممارسة السياسية، وتحررت من قيود الاعلام التقليدي، ودفعت بالجماهير لتنظيم الحركات الاحتجاجية، والتعبير عن معارضتهم للنظام القائم "(لعياضي،2018،ص11) كما أسهمت الأنترنت أيضا في إعادة رسم الحدود بين العام والخاص، حيث أصبحت "منصات التواصل الاجتماعي فضاءات لبناء الهوية الفردية، واستعراض الذات بالمجال العمومي. وأفرز الفضاء العمومي الافتراضي أشكالا جديدة من الفعل الاجتماعي، أين احتضنت مواقع التدوين والتواصل الاجتماعي أشكالا مختلفة من المداولة، والنقاش ذات علاقة بما سمح للفئات السياسية المهمشة أن تشارك برأيها بحرية دون التعرض للتضييق، وأصبح الجمهور مبتكرا للمضامين ومنتجا لها، كما سمحت بظهور نخب جديدة تمثلت في المدونين الناشطين الذين حولتهم ساحات التواصل الاجتماعي إلى نجوم وقادة رأي"(ثابت . دت، ص513)

4-**ملامح الفضاء العمومي في الجزائر قبل وبعد الانفتاح السمعي البصري:** خضع المشهد الإعلامي الجزائري بعد الاستقلال وكباقي الدول العربية لاحتكار السلطة لوسائل الاعلام، وتوجيهها لما يخدم مصالحها، حيث تبنت الحكومة الجزائرية النهج السلطوي ، ولم تسمح بفتح فضاءات التعبير أمام الأصوات الرافضة لتوجهاتها والمنتقدة لسياستها. واعتبرت وسائل الاعلام أجهزة مسخرة لتكريس السيادة الوطنية. إلا أن الوضع تغير مع انتفاضة اكتوبر 1988 بظهور التعددية السياسية والاعلامية ولاحت بذلك بوادر تأسيس فضاء عمومي تعددي أكثر حرية في التعبير عن الآراء والأفكار على تنوعها، واختلافها وأكثر قدرة على البرهنة والحجاج العقلي، يمارس فيه المواطنون حقهم في الاعلام بكل حرية ووفق مبدأ التشاركية والديمقراطية الفعالة، معززة بالمرافقة القانونية التي تكفل لهم حرية التعبير التي نص عليها قانون الاعلام 1990 صراحة. لكن لم تتحقق هذه الرؤية بسبب تردي الوضع الأمني بالبلاد وإعلان حالة الطوارئ سنة 1992 والتي ألقت بظلالها على جميع مظاهر الحياة السياسية، وقيدت كل

أشكال النشاط السياسي والاعلامي، أين كانت كل الجهود منصبة على الشأن الأمني للبلاد كأولوية أولى واستمر الحال على ما هو عليه حتى بعد رفع حالة الطوارئ سنة 2011. لكن يجب الاشارة إلى ما يعتبره بعض الأكاديميين الفترة الذهبية لحرية الصحافة والإعلام والانفتاح السمعي البصري والتي تمتد من 1989 إلى غاية 1991، أي منذ إقرار دستور الانتقال الديمقراطي والتعددية السياسية لغاية وقف المسار الانتخابي 1991. حيث شهدت الفترة ميلاد عدة صحف كما شهدت التلفزيون العمومي انفتاحا تاريخيا على المناقشة الحرة والتعددية للشأن العام واقتحم معترك النقاش مختلف التيارات الفكرية والسياسية. لكن باستثناء هذه الفترة فقد بقي نموذج التبعية للسلطة يطبع المشهد الإعلامي، واحتكمت معظم المنابر الاعلامية في طرحها لمبدأ الصراعات الايديولوجية، فالتلفزيون العمومي ظل يعمل كناطق رسمي للجهات الحكومية لا ينقل سوى ما يتعلق بالأنشطة الرئاسية والانجازات التي تقدمها الحكومة، ولا يفتح المجال أمام ممثلي المعارضة للتعبير عن آرائهم بكل حرية وديمقراطية. بل ظلت الأصوات التي لها توجهات تختلف عن سياسة السلطة الحاكمة عرضة للتهميش والتعتيم من طرف القائمين على أجهزة الإعلام السمعية البصرية. وتم حرمانهم من مساحات التعبير عبر التلفزيون العمومي إضافة لضعف الطرح والتناول لمختلف القضايا ، مما أضعف من مصداقيته لدى الجمهور الجزائري لأنه" لا يواكب تطلعاتهم ولا يعبر عن انشغالاتهم الحقيقية ،ولا يقدم لهم خدمة عمومية تشبع حاجاتهم المعرفية والحياتية" (mostefaoui,2013) وظل التلفزيون العمومي محل نقد علمي أكاديمي بل وحتى جماهيري ، لأنه أصبح في نظرهم أداة سلطوية تقدم خدمة حكومية بدل تقديم خدمة عمومية قائمة على أخلاقيات الحوار والنقاش للشأن العام، وتتحكم من خلاله في الفضاء العمومي الجزائري، وتضلل به الرأي العام لخدمة مصالح النخب الحاكمة ،وبسط نفوذها المتجدد . وهذا هو النمط السائد على مختلف التلفزيونات العمومية بدول العالم الثالث.(miége,1987,pp.147-160).لكن الوضع لم يختلف كثيرا بالقنوات التلفزيونية الجزائرية الخاصة، والتي يفترض انها جاءت لفك الخناق عن المشهد الإعلامي الجزائري، وفتح آفاق أوسع لحرية التعبير، والدفع بالنقاش حول القضايا العامة لمختلف الأفكار والآراء، وتشجيع مسارات البرهنة والحجاج والعقلي، وأخلقة الحوار على أسس الاهتمام بالشأن العام خارج التصورات والمنطلقات الذاتية المفرطة الأدلجة ،إلا أن واقع ما تقدمه لم يكن في مستوى التطلعات بدءا من طريقة تأسيس هذه القنوات، والتي تم فتحها كخطوة استعجالية خشية غضب الجماهير ،وتداركا لما يمكن حدوثه من فوضى، خاصة بعد اندلاع ثورات الربيع العربي بالبلدان المجاورة كتونس ومصر وسوريا وليبيا بعد "التلاقح الفريد الذي نشأ بين وسائط الاعلام التقليدية الاكثر حرية وتقنيات الاعلام الأحدث والذي لعب الدور الأهم في تهيئة أجيال الربيع العربي للثورة وبلورة توجهاتها"(العسوفي،2014،ص67)، بالإضافة للضغوط الاقتصادية العالمية التي أعقبت انخراط الجزائر في سيرورة الانفتاح الاقتصادي الليبرالي. ما دفع بالسلطة الجزائرية للإسراع بفتح قطاع السمعي البصري للاستثمار، وإنشاء قنوات

تلفزيونية خاصة، وتم تبرير هذا التوجه قانونيا بإصدار قانون عضوي متعلق بالإعلام 2012 كإشارة عامة، ليتم تخصيص قانون خاص بالنشاط السمعي البصري وكيفية فتح قنوات تلفزيونية واذاعية خاصة سنة 2014. لكن لا يمكن اعتبار القنوات التلفزيونية الخاصة التي تم انشاؤها بموجب قانون 2014 مؤسسات إعلامية جزائرية صرفة لأنها في الحقيقة مجرد مكاتب لقنوات أجنبية معتمدة بالجزائر فمنذ فتح المجال السمعي البصري عام 2012، نشأت حوالي 50 قناة تلفزيونية أو أكثر، وهناك عدد من القنوات لم تعمر طويلاً، واختفت عن المشهد الإعلامي السمعي البصري، بينما هناك خمس قنوات خاصة تحصلت على الاعتماد الرسمي من وزارة الاتصال وهي قنوات: الشروق، النهار، دزاير تي في، الجزائرية، ونوميديا نيوز، أما بقية القنوات غير معتمدة و تُسير بقانون أجنبي، ووجودها ببلادنا يبرره مكتب تمثيل أو صحفي جزائري معتمد في الجزائر فقط (بوعشة،د ت).الاعلام التلفزيوني.تم استرجاعه بتاريخ 16-05-2020 http://sawtalahrar.net/ الاعلام التلفزيونيم /أقلام/html. الأمر الذي يفقدها جانب المشروعية ويجعلها تعمل خارج القانون وعرضة للتضييق والتوقيف في كل وقت خاصة في حالة ارتكاب تجاوزات سيما إذا تجاوزت حدود النقد الذي تسمح به السلطة السياسية. أو إخلال بدفتر الشروط المنظم لكيفية بث برامجها وطبيعة الخدمة والمحتويات المقدمة. هذه القنوات التي تم تأسيسها من طرف رجال الأعمال المرتبط معظمهم بدوائر السلطة الحاكمة ومراكز صناعة القرار وباتت تحكمها قواعد الاوليغارشيا المالية، خضعت هي الأخرى لصراع الايديولوجيات وحروب المصالح فأضحت مجرد أدوات طوعت لتحقيق مصالح ضيقة تخدم جهات معينة على حساب حق المواطن في إعلام حر ونزيه. ولم تنجح في خلق فضاء تواصلي يسمح بممارسة حرة للفعل السياسي. وتجدر الإشارة في هذا المقام لأحد أبرز أسباب تقييد حرية القنوات الخاصة سيما وأنها عبارة عن امتداد للصحف الورقية ،ما يجعل البعض يصفها "بالصحف التلفزيونية"، وهو عامل احتكار الإشهار من طرف الوكالة الوطنية للنشر والإشهار الذي شكل ورقة ضغط استخدمتها السلطة لإخضاع القنوات التلفزيونية الخاصة ، التي حاولت في بداياتها أن تتبنى خطا افتتاحيا يسمح بمشاركة ممثلي المعارضة في الرأي والحوار وتعرضت معظمها للحرمان من نسب معتبرة من الإشهار العمومي الذي وصفه البروفيسور رضوان بوجمعة في حديثه لـ "المساء" بأنه "أحد أمراض المنظومة الاعلامية بالجزائر لأنه يوزع بالهاتف والتعليمات الفوقية بوجمعة(02،2019ماي).يجب تطهير المنظومة الاعلامية حتى ترافق الانتقال الديمقراطي.تم الاسترجاع بتاريخ 05-05-2020. https://www.el-massa.com/dz/ كما خضعت القنوات التلفزيونية الخاصة للإملاءات الوصائية بداعي ممارسة الحق في الرقابة، ولعل ما حدث لمجمعي الشروق والخبر من مضايقات وضغوطات يبين نية السلطة في تضييق الخناق على كل صوت غير موال لتوجهاتها. ففي 14 مارس اقدمت السلطات الجزائرية على مداهمة مقر قناة الاطلس واحتجاز الصحفيين وحجز كامل المعدات مع غلقها للاستديوهات وتشميع مقرها ثم وقف بثها عبر الساتل.بن عامر غول.(14،2014 مارس).قناة الأطلس:حرية الرأي والتعبير في خطر (نداء).تم الاسترجاع بتاريخ 12-10-2019 https://www.z-dz.com.

اضافة لغلق قناة "الوطن" سنة 2014 ثم ادانتها لاحقا بغرامة مالية قيمتها 100 ألف دولار بسبب استضافتها ل"مدني مرزاق زعيم جماعة متطرفة والذي فسر حديثه عن الرئيس بوتفليقة انه يحمل نبرة مهينة غمراسة(2016، 21سبتمبر).ادانة فضائية جزائرية بسبب استضافتها زعيم جماعة متطرفة. تم الاسترجاع بتاريخ12-10-2019 .http://ara.tv/b985y مما سبق يتضح استمرار إرادة خنق الفضاء العمومي وعدم وجود إرادة سياسية فعلية لفتح مجالات التعبير الحر بالقطاع السمعي البصري ، ورفض السماح ببروز فضاء عمومي معارض بالجزائر. ماجعل المشهد الإعلامي يتسم بنقص كبير في احترافية الطرح وأصبحت القنوات التلفزيونية الخاصة تتهافت لجلب الإشهار "وتسعى للحفاظ على مركزها في السوق أكثر من رغبتها في لعب دورها كمجال للتمثيل العمومي وتربية الجماهير على المواطنة"(بن صفية،ص ص.13،15).وفقدت مكانتها مقابل منصات التواصل الاجتماعي التي وجد فيها الجمهور الجزائري بديلا، ومجالا حرا يسمح له بطرح أفكاره دون تقييد، وأنشأ لنفسه فضاء عموميا معارضا افتراضيا تعرض فيه مختلف الفئات توجهاتها وآراءها، وتعبر عن رفضها للأوضاع السياسية والاجتماعية السائدة، في ظل غياب المنابر الاعلامية العمومية والخاصة التي تمكنهم من الطرح الجريئ لانشغالاتهم ،والتعبير الحر عن أفكارهم وآرائهم حول السياسات العامة.

5-تجليات الفضاء العمومي عبر الإعلام التلفزيوني في ظل الحراك الشعبي في الجزائر

تعرف المجتمعات الراهنة بحركيتها وديناميات التغيير في بناها الهيكلية القاعدية والذهنية الثقافية ، تساهم في هذه الحركية المتنافية مع السكون والستاتيكو في توسيع مجال الحريات الفكرية العلمية والمعرفية التي تفضي لابتكارات مستمرة تكنولوجيا وهي عميقة الأثر والتأثير في البيئة السوسيوثقافية. فكلما كانت المجتمعات خاضعة لمنطق التفكير الحر والمجتمع المفتوح المستوعب للجدل التناقضي والأنساق الحرة ،كلما كان أكثر ديناميكية في الابتكار، وترويض مختلف المشاكل التي تواجهه والعكس صحيح. فالمجتمعات المتخلفة والمنغلقة على أحادية الرأي تعرف ركودا فكريا يشكل فيها الابداع والابتكار حالات استثنائية غالبا ما تكون فردية وغير مجدية مجتمعيا، لأنها عديمة التأثير في الأنساق المشكلة لتركيبة النظام القائم سياسا واجتماعيا واقتصاديا وثقافيا. وهذا حال الجزائر التي عرفت عبر مختلف مراحل تحولها الارتهان لفلسفة استتباب الأمن والاستقرار، كذريعة لمنع ظهور أي ديناميات فكرية وثقافية في شكلها التعددي والجدلي التناقضي ، الذي من شأنه أن يحدث ثورة في الأفكار والممارسات الستاتيكية ويدفع لتحقيق الوثبة المرجوة للانتقال من التخلف المزمن لتحقيق التقدم المنشود والدولة الحديثة القائمة على العقل المبتكر. للعلم فقد شهدت الجزائر في نهاية ثمانينات القرن الماضي نوع من الحراك الثقافي والسياسي فرض بعض التغيير في ذهنية النظام القائمة بأنساقه المختلفة خاصة السياسية والإعلامية مع إحداث بعض التغيير في التوجه الفكري الاقتصادي بتحريره جزئيا من الهيمنة الكلية للدولة. وتوالت الحركات الاحتجاجية ضمن الفضاء العمومي المغلق، وكانت في معظمها احتجاجات

ذات طابع اجتماعي فئوي ، أو ذات أبعاد سياسية ظرفية، تنجح السلطة القائمة دائما في احتوائها عبر توزيع الريوع النفطية وشراء السلم الاجتماعي لمنع أي ديناميات ثقافية مطالبة بالتغيير الجذري للنظام السلطوي القائم. لكن وبعد تراكمات مفعول الكبت وتلاشي حلم بناء الدولة القوية بمؤسسات قوية التي تسود فيها قيم الحرية والحق والعدالة، واستهلاك كل الوعود، وفشل سياسات ترميم واجهة الحكم عبر دعاية إعلامية مضللة. ظهر الحراك الشعبي في 22 فيفري 2019، بقوته التنظيمية والفكرية التي شملت كل ربوع الوطن، ليعرض أفكارا جديدة لبناء الدولة ويطالب بقطيعة نهائية وجذرية مع النظام السياسي الفاشل في بناء دولة قوية قوامها الحق والقانون. وبالتالي جاء الحراك الشعبي الشامل لكل الفئات الاجتماعية وكل المستويات الاقتصادية، ليقوض السكون ويجهر بالفكر المعارض للسياسات الترقيعية القائمة المفروضة قسرا بنظام الصمت، والمصادرة الذكية للإرادة الشعبية، ولصوت العقل المفكر والمدبر. ويعرف الحراك اصطلاحا بأنه "الحراك الاحتجاجي الذي يعبر داخل الفضاء العمومي أزمة النسق السياسي ، حيث لم يعد بإمكان خطاب الفاعل السياسي وأدواته التنفيذية اقناع المواطنين بالاحتكام إلى المؤسسات والأجهزة الادارية العمومية في طرح مطالبهم والتكفل بها، فيقدمون على الاحتجاج ، ليتحول هذا الفضاء إلى مكان تمارس فيه صنوف التفاوض الاجتماعي بين المحتجين وأسياد الحقل..."(ماهور باشة،سعود،2016،ص96) وإذا كان من المنتظر بعد انطلاق الحراك الشعبي بالجزائر ان تفتح منصات التعبير أمام الجمهور وأن يتأسس فضاء عمومي حقيقي يستوعب مختلف الآراء والأفكار ويعبر عن مجتمع مدني متفتح على كافة الآراء دون تدليس أو تعتيم أو إكراه وأن يجد الجميع مهما اختلفوا متنفسا لطرح أفكارهم ، ويمارس فيه الفاعلون السياسيون حقهم في النقاش والتداول عبر مختلف القنوات التلفزيونية وفضاءات التعبير العمومية والخاصة. فإن واقع الممارسة الإعلامية كان عكس التوقعات، وتميز الفضاء العمومي بنوع من الشك والارتياب والمد والجزر، فالتحمس في البداية لمرافقة الحراك الشعبي إعلامية اصطدم بالإرادة الصلبة للنظام السياسي الذي أعاد المسك بزمام المبادرة واستعاد مكابح التحكم في الفضاء الإعلامي بعد السماح بفسحة محدودة زمانيا وبجرعات حرية أعطت الكثير من المؤشرات لإحداث القطيعة مع الانغلاق الإعلامي قبل العودة لنقطة البداية. ولقد تسارعت الأحداث بعد خروج الجماهير للشوارع يوم 22 فيفري 2019 معبرة عن غضبها وسخطها ورفضها للسياسات السلطوية التي أفقرت الدولة واستنزفت قدراتها البشرية ومقدراتها الطبيعية. وتسارعت القنوات الاجنبية لتغطية الحدث، على غرار شبكة الجزيرة التي سخرت قناة الجزيرة مباشر لنقل الحراك الشعبي ببث حي من مختلف الولايات، وكذا القنوات الاخبارية العالمية كقناة فرانس 24 ، bbc الناطقة بالعربية ، روسيا اليوم وقناة العربية والعربية الحدث وسكاي نيوز وغيرها وغيرها من الفضائيات التلفزيونية والرقمية العالمية. حيث كانت تنقل مجريات الحراك لحظة بلحظة وعلى المباشر وتناوله بالتحليل عكس القنوات التلفزيونية الوطنية العمومية والخاصة والتي تعاملت مع الأمر بنوع من التجاهل واللامبالاة وسجل الملاحظون تأخرا

كبيرا في مواكبة الحدث وتغطية المسيرات من قبل التلفزيون العمومي وباقي القنوات الخاصة والتي بقيت متحفظة ومترددة وأظهرت فتورا في نقل وقائع الحراك في بداياته للجماهير ، فيما كانت الإشارة محتشمة عن انطلاق المسيرات على قناة البلاد وبور تيفي خاصة بعد الاكتساح العظيم للجماهير للشوارع ضمن شريط الأخبار السفلي[1]. بينما سوقت القنوات التي شكلت منابر للدعاية السلطوية كالتلفزيون العمومي وقناة النهار للخطاب الذي تريد السلطة تمريره للرأي العام باعتبار الحركات الاحتجاجية رفعت مطالب للإصلاحات بدل التغيير الجذري الذي هو المطلب الحقيقي[2] هذا التأخر في التغطية والمواكبة للحدث والتضليل الاعلامي، دفع بالجماهير للتعبير عن غضبها من القنوات التلفزيونية وأصبح المتظاهرون يعبرون في مسيراتهم عن سخطهم من غياب التغطية الاعلامية من خلال ترديد عبارات "أين هي الصحافة" سالم(10،2019 جوان).ما سر تراجع الإعلام الجزائري عن دعم الحراك الشعبي.تاريخ الاسترجاع 18-04-2020. https://arabi21.com/story/118687 قبل أن تتدارك بعض القنوات تأخرها وقامت بتغطية المسيرات الشعبية على غرار قناتي البلاد والشروق واستمرت باقي القنوات في التجاهل رغم تواجد مكاتبها على بعد أمتار من موقع المسيرات الشعبية ، وحتى القنوات التي بادرت لتغطية الحراك الشعبي انتهجت أسلوب الانتقائية وعمدت إلى حجب شعارات مناهضة للسلطة كان يرفعها المتظاهرون . كما استجاب التلفزيون العمومي أمام الضغط الذي لقيه من طرف الجماهير وبعض الصحفيين العاملين به ، الذين نظموا إعتصامات ووقفات احتجاجية ، للمطالبة بفتح قنوات التعبير وتزويد المواطنين بالحقائق دون تزييف أو تعتيم و تغليب مفهوم الخدمة العمومية ، أين عمد مسيروه إلى نقل مباشر للمسيرات الشعبية ولكن بحذر وتحفظ وانتقائية واضحة للمشاهد والمقاطع المصورة وحتى كتم الصوت للتغطية على الشعارات المرفوعة. ولقد أرجع المتتبعون للشأن الاعلامي بالجزائر هذا التأخر في التغطية والتردد في طرح الحقائق بمصداقية وشجاعة إلى الوضع الخاص للقنوات التلفزيونية الجزائرية، التي وجدت نفسها بين مطرقة ضغط الجماهير المطالبة بالحقيقة وسندان الضغوط الممارسة من قبل السلطة.

Mostefaoui.(2019,27mars) Le service public de l'audiovisuel a été bafoué depuis l'indépendance», El Watan. https://www.elwatan.com/edition/actualite/le-service-public-de-laudiovisuel-a-ete-bafoue-depuis-lindependance-27-03-2019 (consulté le 03/09/2019)

ووجد صحفيو التلفزيون العمومي والقنوات الخاصة أنفسهم في وضع حرج بين مطالب الشعب وما تمليه عليهم الاكراهات المهنية والايديولوجية خاصة في ظل وجود منبر بديل تمثل في منصات التواصل

(1) الشريط الخبري اسفل الشاشة كان ينقل بيانات لاجهزة الامن التي تتحدث "عن اجواء المسيرة السلمية" فقط و بصفة عامة و حتى نشرات اخبار تلك الليلة لم تتناول الحدث بقدر الاهتمام اللازم

(2) التلفزيون العمومي في تغطيته مسيرات الطلبة ارفق التقرير المتلفز بعنوان "الطلبة يخرجون للمطالبة بمستقبل زاهر" دون اي اشارة للمطالب السياسية و بتعتيم تام لجميع الشعارات التي رفعت حينذاك

الاجتماعي، التي تبلور معها "البعد التشاركي وأفرزت مفاهيم حديثة كالديمقراطية الرقمية وانتجت ثقافة اتصالية ذات مرجعية عفوية ترتكز على حرية
التعبير والاستقلال عن كل الالتزامات "(فيلالي،2019، ص351) وتحول معها انتباه الجمهور وتركيزه كليا في تكوين آرائه ومواقفه تجاه الحراك، إلى ما تزوده به مواقع التواصل الاجتماعي والمدونات الخاصة بالمحللين السياسيين وأساتذة الإعلام على غرار الصفحة الشخصية للأستاذ رضوان بوجمعة، الصفحة الرسمية لحركة عزم التي أنشأها مجموعة من النشطاء بالحراك. علاوة على البث الحي للمسيرات عبر مختلف ربوع الوطن والذي يضمنه الكثير من نشطاء الحراك من الأكاديميين والسياسيين خاصة المعارضين، إضافة إلى تنظيم منتديات ومنابر لمناقشة وطرح الأفكار السياسية الداعمة للحراك الشعبي وإثراء أطروحاته عبر تنظيم لقاءات مفتوحة في الشارع، كمنتدى الحراك الذي ينعقد دوريا في الفضاء الطلق وعلى سلالم المسرح الوطني بالجزائر العاصمة وفي الكثير من الساحات العامة في معظم ولايات الوطن. حيث يتداول الحراكيون والنشطاء السياسيون والأكاديميون الأفكار والآراء حول الأفق السياسي للدولة والمجتمع لجزائر ما بعد الحراك.

ويمكن القول أن الإعلام التلفزيوني الجزائري بشقيه العمومي والخاص لم يساهم في خلق فضاء للنقاشات الشعبية العامة حول الحراك بسبب التردد والتأخر في مواكبة الحدث فأين مكمن الخلل في عدم قدرة الاعلام الإذاعي والتلفزيوني بالجزائر على نحت فضاء عمومي معارض أو على الاقل توسيع مجال النقاش العام في المجتمع رغم الحراك ؟ تقودنا محاولة الإجابة عن التساؤل المطروح أعلاه إلى قراءة تحليلية للوضع الذي يعيشه الاعلام السمعي البصري بالجزائر اثناء الحراك الشعبي والذي عرف اضطرابا واضحا وتذبذبا في التغطية يمكن ارجاعه بالأساس للتضييق الممارس من قبل السلطة، ما أدى إلى توقف عدة منابر إعلامية حيث سجلت عدة تدخلات واتخذت إجراءات صارمة من طرف السلطة ضد القنوات التلفزيونية الخاصة ، أثناء تغطيتها لمستجدات الحراك الشعبي وصلت حد توجيه الإنذار والتلويح بسحب الإشهار ، مثلما حدث مع قناتي الشروق والبلاد اللتين اعلنتا "انهما تلقّتا إشعارين بسحب الإشهار منهما، بعد نقلهما المباشر لتفاصيل الحراك الشّعبي في خرجته الثّانية مطلع مارس ، بعد أن كان مطلوبًا منهما الاكتفاء بالإشارة إليه فقط "بوكبة(06،2019 مارس).حجب الاعلانات عن قناتين جزائريتين بسبب تغطيتهما "الواضحة" للحراك الشعبي.تاريخ الاسترجاع07-04-2020.
https://ultraalgeria.ultrasawt.com والذي اعتبره المحللون الاعلاميون محاولة لترويض القناتين ومنعهما من نقل الحقائق كما هي. وازدادت الضغوطات وتفاقمت حيث تم قطع البث المباشر الحي للمسيرات الشعبية عن القنوات، وقطع الإشهار عن الصحف كمؤسسات أصلية مرجعية لنشأة هذه القنوات التلفزيونية بهدف خنقها. إضافة لوقف بث قناة المغاربية الفضائية المعارضة يوم 17 اكتوبر 2019 والتي تبث من لندن منذ تأسيسها سنة 2011. خاصة وأنها تحولت إلى منبر تجاوز أطر الدعاية المكثفة

للحراك لممارسة التحريض ضد كل ما يرمز للسلطة لدرجة أصبحت تشكل تهديدا حقيقيا ليس للسلطة وصناع القرار فحسب لكن على الفضاء المجتمعي. كل هذه الإجراءات اعتبرها الناشطون السياسيون والاعلاميون الجزائريون ، أنها حلقة جديدة من حلقات التضييق على الإعلام التي تزيد من تضييق الخناق على الحق في التعبير وإبداء الرأي المعارض، واستمرار لنهج الاستبعاد القسري للنخب وأمام تصاعد غضب الشارع الجزائري واتهامه للصحافة بالخضوع والانبطاح للسلطة، والاصطفاف الايديولوجي أقدم الكثير من الصحفيين العاملين بالتلفزيون العمومي والقنوات التلفزيونية الخاصة والاذاعات العمومية، على تنظيم عدة وقفات احتجاجية تعبيرا عن رفضهم التام للتعتيم الاعلامي والتضليل الذي تمارسه السلطة ومالكي القنوات على الرأي العام الجزائري. تبعتها بعض الاستقالات على غرار استقالة رئيسة التحرير في القناة الاذاعية الحكومية الثالثة مريم عبدو من منصبها احتجاجا منها على رفض الاذاعة تغطية المسيرات الشعبية، وفي نفس السياق كتب الصحفي قادة بن عمار العامل بقناة الشروق نيوز في صفحته الرسمية على موقع تويتر يوم 22 فيفري 2019"نحن لم ندرس الصحافة للتعتيم على الناس ما حدث اليوم ليس جريمة في حق المهنية، لكنه جريمة في حق الوطن". كما نظم صحفيو التلفزيون العمومي وقفات احتجاجية امام مقر المؤسسة الوطنية للإذاعة والتلفزيون، يطالبون فيها بضرورة فتح مجالات التعبير أمام مختلف الآراء والتغطية الحقيقية لمجريات الحراك الشعبي، دون تضييق أو تشويه للحقائق والتزام المعايير المهنية والأخلاقية في التناول الاعلامي لمستجدات الساحة السياسية في إطار الخدمة العمومية. لكن وأمام الضغط المتزايد اثناء الحراك وجد مالكو المؤسسات الاعلامية أنفسهم في مواجهة السلطة التي تتحكم في دواليب الصناعة الإعلامية ماليا وقانونيا، فاختار أغلبهم سياسة إظهار الولاء لها والمسارعة لإرضائها حتى وإن استدعى الأمر تزييف الوقائع وتشويهها والتغاضي عن تقديم خدمة عمومية لائقة للجمهور الجزائري. وانتهت الأمر بالفضاء الاعلامي بمختلف وسائله إلى حضن السلطة والاصطفاف على نهجها والموالاة لتوجيهاتها، وبدأت تروج لخطاب السلطة وتوجهاتها وأصبحت تتجاهل تغطية المسيرات الشعبية، رغم أنها كانت في البدايات تواكب الحراك الشعبي وتنقل صور المتظاهرين إلا أنها انسحبت تدريجيا من الساحة حفاظا على امتيازاتها وعلى وجودها. وهذا يحيلنا إلى حقيقة أن الحديث عن مساهمة حقيقية وفعالة للقنوات التلفزيونية الخاصة في تأسيس فضاء عمومي معارض تسويق يفتقد للواقعية سيما وأن هذه القنوات التلفزيونية مسلوبة الإرادة وخاضعة لإملاءات السلطة التي ترفض تقديم تنازلات لتحرير مساحات أكبر من الفضاء العمومي.

6-التضييق على الاعلام والإعلاميين خلال فترة الحراك الشعبي وانعكاساته على تشكل الفضاء العمومي: رغم فتح منابر التعبير والسماح بالبث المباشر لحيثيات المسيرات الشعبية مارست السلطة مهمة الرقابة على كل ما يتم بثه وتقديمه ، وأقدمت على منع وحجب الكثير من البرامج الاذاعية والتلفزيونية التي لا تتماشى مع توجهها . مثلما حدث مع مروان لوناس الصحفي بإذاعة الجزائر الدولية،

حيث تعرض تعليقه اليومي "الرأي الحر"، للحذف نهائياً بتاريخ 2019/03/11 من البرامج الإخبارية لمجرد أنه تضمن في آخر عدد منه إيحاء إلى السلطة بضرورة خضوعها لمطلب الشارع

إضافة لحملة الاعتقالات الواسعة التي طالت الصحفيين الذين تناولوا موضوع الحراك الشعبي، والناشطين السياسيين الذين اصطلح عليهم "بناشطي الحراك "، وجراء ذلك أصبح الصحفيون يمارسون الرقابة الذاتية تفاديا لأي خطأ يكلفهم التصادم مع السلطة، مما دفع بالكثير منهم لاتخاذ منصات التدوين الالكتروني والتواصل الاجتماعي متنفسا للتعبير والتفاعل مع الجمهور دون رقابة أو قيود. كما أرغم الاعلام العمومي على لعب دور الدعاية لبعض وجوه الجهاز التنفيذي في حين دافع الاعلام الخاص عن مختلف الشبكات والعصب التي تقف وراءه" بوجمعة(02،2019ماي).يجب تطهير المنظومة الاعلامية حتى ترافق الانتقال الديمقراطي. تم الاسترجاع بتاريخ 05-05-2020. https://www.el-massa.com/dz

وبالمقابل خسرت الجزائر 5 درجات في تصنيف حرية الصحافة الدولي أعدته منظمة "مراسلون بلا حدود" لحرية الصحافة لسنة 2019، حيث تدحرجت من المرتبة 136 في سنة 2018 إلى المرتبة 141 خلال العام 2019 وأرجعت المنظمة ذلك إلى أن "السلطات تواصل تضييق الساحة الإعلامية من خلال دعاوى قضائية ضد الصحفيين. ويمكن إرجاع عدم تمكن وسائل الاعلام السمعية البصرية الجزائرية من المساهمة في تشكيل فضاء عمومي حقيقي بالجزائر إلى:

-**ضعف وغموض منظومة التشريعات الإعلامية:** فرغم اهتمام الدولة الجزائرية بالقطاع الإعلامي بسن مجموعة من التشريعات والقوانين التي تنظم العمل الإعلامي السمعي البصري بالجزائر، إلا أن معظمها يتسم بالغموض والهشاشة ولا يجاري واقع العمل الصحفي بالجزائر ولا يقدم الحماية الكافية للمؤسسات الاعلامية والعاملين بالقطاع الاعلامي على حد سواء، مما يؤثر سلبا على تشكيل الخطاب وعلى حرية وفعالية العمل الصحفي. فقد "سمحت الدولة للخواص بإطلاق اكثر من أربعين قناة تلفزيونية خاصة لكنها باتت تواجه مفارقة غريبة فهي "تخضع لقوانين أجنبية بينما برامجها ذات مضمون جزائري بحت والحكومة تتعمد عدم الترخيص لها كمؤسسات اعلامية جزائرية وابقاءها معلقة ليسهل من الناحية القضائية اغلاقها..،كما أن الترخيص الذي حصل عليه ممثلو المكاتب الخمسة التي سمح لها النشاط بالجزائر وتحولت بموجبه لقنوات هو مجرد إذن يمنح من جهة واحدة ممثلة في وزارتي الخارجية والاعلام وقابل للسحب في أي وقت بمعنى أن الاعتماد لم يمنح لقناة بل هو لمجرد مكتب مراسل أجنبي غمراسة،ب(22،2018 اكتوبر).الاعلام المرئي في الجزائر.. بث محلي وقانون أجنبي. تاريخ الاسترجاع 16-05-2020. https://aawsat.com/home/article/1434031

-**غياب سلطة ضبط السمعي البصري:** أوكل المشرع الجزائري مهام كثيرة ومتنوعة وصلاحيات متعددة وواسعة لسلطة ضبط السمعي البصري وتندرج ضمن مهامها الأساسية السهر على ضمان الخدمة العمومية بالحرص على ضمان حرية الاتصال السمعي البصري ودعم حرية التعبير التعددي عن الأفكار

والآراء والنقاش الحر لمختلف القضايا والمسائل الوطنية ذات الاهتمام المشترك والتي تهم الشأن العام. وكان من المنتظر أن تؤدي سلطة ضبط السمعي البصري الدور المنوط بها وتمارس صلاحياتها في تنظيم النشاط السمعي البصري، ومراقبة عمل وسائل الاعلام حتى تضمن حصول الجمهور الجزائري على إعلام حقيقي، ينقل له الوقائع دون تضييق أو حد من الحريات. إضافة للتصدي لكل محتوى إعلامي وطني أو أجنبي يهدف لإثارة الفتن والمساس بقيم الممارسة الديمقراطية بالجزائر، غير أن الملاحظ هو الغياب شبه الكلي لهاته الهيئة والذي أثر سلبا على الآداء الاعلامي للقنوات الإذاعية والتلفزيونية الجزائرية. ففي مقابل مجموع التجاوزات المسجلة من طرف القنوات الوطنية والاجنبية في نقلها للحراك الشعبي، لم تتجاوز تدخلات سلطة الضبط السمعي البصري تقديم إنذارات شفوية لقنوات خاصة ، حاولت أن تواكب مجريات الحدث وتنقل بشكل مباشر المسيرات التي ينظمها الشعب وبذلك ساهمت هاته الهيئة في تكريس الإرادة السياسية الرافضة لفتح مجال حرية التعبير ولم تكن مستقلة في قراراتها وانعكس ذلك على مناخ الحرية الاعلامية الذي بات أكثر ضيقا من ذي قبل.

-تدفق التضليل والأخبار الكاذبة مقابل ضعف مصداقية القنوات التلفزيونية الجزائرية العمومية والخاصة

انتشرت خلال الحراك الشعبي مجموعة من الأخبار الكاذبة المغلوطة والملفقة والشائعات التي كانت تروج لها بالخصوص القنوات الأجنبية على الحراك الشعبي الجزائري ، بغرض التشويش عليه وإثارة البلبلة والنزاعات الداخلية، لم تجد الرد من قبل التلفزيون العمومي الجزائري ولا من قبل القنوات التلفزيونية الجزائرية الخاصة، التي مارست الانحياز السياسي وتحولت إلى أدوات للدعاية في يد السلطة السياسية ، عوض التدقيق في الاخبار و"الاحتكام إلى المحاججة والبرهان اللذان يفضحان الأوهام المزيفة وكل أصناف الخداع المستشري في الاشهار السياسي".مصدق(29،2015 ديسمبر).فلسفة التواصل في عصر التقنية:يورغن هابرماس في مواجهة كارل ماركس ومارتن هيدغر.تم الاسترجاع بتاريخ 12-04-2020. http://post2modernisme.blogspot.com/2015/12/blog-post_28.html ولم تقم وسائل الإعلام الجزائرية بدورها في الدعاية المضادة وتقديم الحقائق للجمهور لتهدئة الأوضاع والمحافظة على سلمية الحراك ، "فقد أصبحت القنوات الخاصة تلجأ للمواضيع العشوائية وعدم التحقق من مصادر الاخبار وتبث اخبارا مغلوطة لخدمة جهات معينة "عبد الرحمن(22،2019اكتوبر).الاعلام غيب اخلاقيات المهنة في تعامله مع الحراك. تم الاسترجاع بتاريخ 12-05-2020 . https://el-massa.com/dz كل هذه المؤشرات تحيلنا إلى الاستنتاج أن بوادر تحرير المشهد الإعلامي من الهيمنة السلطوية والتي ظهرت في بدايات الحراك ، حيث عرفت وسائل الإعلام تحررا ملحوظا وانفتاحا تاريخيا على المناقشات الحرة والتعددية ، ساهمت في هذه النقاشات النخب المثقفة والأكاديمية ، علاوة على مختلف التشكيلات السياسية المحسوبة على المعارضة ،علاوة على الشخصيات الوطنية ذات الثقل السياسي والأكاديمي التي كانت دائما تجهر برفضها للسياسات القائمة وللنهج السلطوي لكن مؤشرات تشكل فضاء عمومي جديد سرعان ما تراجعت وانكمشت

، ليستقر الوضع عند العودة للفضاء الإعلامي المغلق الذي تبسط فيه السلطة وصناع القرار مطلق الهيمنة، فرجع التحكم السلطوي أقوى بكثير مما كان عليه في السابق ووصل التضييق الإعلامي مستويات مرعبة جعلت بعض الصحفيين والأكاديميين يعتبرونها الأولى من نوعها والأسوء في تاريخ الصحافة والإعلام الجزائري حتى في عهد الأحادية الحزبية. مما يعني العودة وتجديد النظام المغلق الذي يأسر الفضاء العمومي ويخنق حرية تدفق الأفكار فيه ويصادر حرية الاختلاف والنقد للسياسات العامة.

خاتمة:

اعتمادا على مبادئ الفضاء العمومي ومؤشرات النجاح التي وضعها هابرماس، المتمثلة في مدى الوصول والانتشار ، درجة الحكم الذاتي حيث يجب أن يكون المواطنون أحراراً ، ويتخلصون من السيطرة والهيمنة والإجبار إلى جانب رفض الهيراركية أو السلمية (فكل فرد يشارك على قِدم المساواة) وأن يكون دور القانون واضحا وفعالا إضافة لوجود سياق اجتماعى ملائم مع الفهم والثقة والوضوح في المضمون الإعلامي . يمكننا القول إن واقع الإعلام السمعي البصري العمومي والخاص الجزائري ورغم الحراك الشعبي الذي تنبأ الخبراء أنه سيشكل ثورة تصب في صالح الإعلام وتصب في اتجاه تحرير كل القوى الحية المجتمعية ، يعكس نقصا كبيرا في الاحترافية ويسجل ضعفا عاما في الآداء الإعلامي والمهني للتلفزيون العمومي والقنوات التلفزيونية الجزائرية الخاصة، مما يعيق عملية تشكيل فضاء عمومي تشاركي حر مبني على مبادئ حرية التعبير، والحق في الاتصال والممارسة السياسية الحرة، فالرؤية ما تزال غير واضحة بسبب الاضطرابات التي تعيشها القنوات التلفزيونية الجزائرية الخاصة ، والمشاكل التي تتخبط فيها والغموض القانوني الذي يطبع الساحة الاعلامية الجزائرية.

رهانات المرحلة القادمة مابعد الحراك الشعبي بالنسبة للإعلام المرئي والمسموع الجزائري، تكمن في القدرة على إتاحة الفرصة لتشكل فضاء حر للتعبير، يكون مفتوحا لكافة أطياف المجتمع والانخراط فعليا في مسيرة البناء الديمقراطي والاضطلاع بدورها الكامل في تقديم خدمة عمومية بناءة وهادفة. وهذا لا يتأتى إلا في ظل وجود إرادة سياسية حقيقية لفتح فضاء ديمقراطي تشاركي لجميع الفاعلين، وبناء منظومة اعلامية مهنية ترتكز الى تشريعات واضحة. وسلطة ضبط تحرص على ضمان حق الجمهور في الاعلام مع ضرورة فصل الإشهار عن الإخبار". بوجمعة(02،2019ماي). يجب تطهير المنظومة الاعلامية حتى ترافق الانتقال الديمقراطي. تم الاسترجاع بتاريخ 05-05-2020. https://www.el-massa.com/dz ، كما يتحقق من خلال تحلي المنابر الاعلامية بالاحترافية في الطرح والمعالجة للمواضيع الاجتماعية والسياسية التي تشكل محور اهتمام الجمهور الجزائري والتزام اخلاقيات المهنة. كما أن "الإمكانية السياسية للمجال العمومي لا تحتاج فقط إلى الضمانات التي توفرها مؤسسات دولة القانون، الحريات الخاصة والعامة إضافة إلى نظام إعلامي مستقل، بل تقتضي أيضا تقاليد وأنظمة من التنشئة الاجتماعية وثقافة سياسية خاصة بجماعة إنسانية اعتادت على ثقافة الحرية "(الحمامي،2011، ص16)

قائمة المراجع:

أولا – المراجع باللغة العربية:

العسوفي، عمر يوسف.(2014) ،الحراك الشعبي العربي(الربيع العربي)،عمان ،دار المأمون للنشر والتوزيع .

–الطيب البار.(2016/2017)، البرامج الحوارية السياسية في الفضائيات العربية وتشكيل الفضاء العمومي الجزائري دراسة تحليلية ميدانية، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في علوم الإعلام والاتصال ، جامعة باجي مختار عنابة .

–الحيدري عبد الله الزين.(2017)، المجال العمومي وقيم ما بعد الحداثة ، المجلة الجزائرية للاتصال ، العدد26.

– الحمامي، الصادق.(2011)، الميديا الجديدة والمجال العمومي الإحياء والانبعاث، مجلة الإذاعات العربية، العدد3، تونس.

– بن مسعود، أمين.(2018)،حفريات معرفية في مفهوم المجال العمومي، مجلة الإعلام والاتصال ،العدد 1

– لعياضي، نصر الدين.(2012)، إشكالية الفضاء العمومي والتلفزيون في الدول العربية، الصورة والاتصال ،المجلد 1،العدد1.

لعياضي، نصر الدين.(2018) ، المجال العمومي و"الميديا " : محاولة تفكيك علاقة ملتبسة، مجلة الإعلام والاتصال العدد1.

– منصور ،اشرف.(2002)، نظرية هابرماس في المجال العام،مجلة أوراق فلسفية، العدد 7. مصر دار المنظومة.

–ثابت، مصطفى.(2019)،" الفضاء العمومي وديمقراطية الاتصال في الوطن العربي" مجلة الحقوق والعلوم الإنساني،المجلد11، العدد1.

– فيلالي، ليلى.(2019)، الاعلام الجواري والميديا الجديدة في مقاربة الديمقراطية التشاركية ،مجلة الدراسات الاعلامية، المركز الديمقراطي العربي ،برلين ،ألمانيا، العدد 9، نوفمبر.

– سعود الطاهر ،وعبد الحليم ماهور باشة.(2016)،المدينة الجزائرية والحراك الاحتجاجي :مقاربة سوسيولوجية، مجلة عمران، العدد18.

–بوحلوان عبد الغاني، والطيب غماري.(2018) ،مأسسة المجال العمومي: مقاربة هابرماس على المحك ، مجلة متون، المجلد 10، العدد 2، ديسمبر.

ثانيا – المراجع باللغة الأجنبية:

- Bernard Miège, (juillet ,1987).Les industries culturelles, le renforcement de la domination, Revue de Tiers-Monde, France.
- Dominique Wolton,(1995). Penser la communication, Flammarion, France.
- Belkacem Mostafoui,(2013). Médias et liberté d'expression en Algérie ; Repères d'évolution et éléments d'anlyse critique, Dar Othmania, Alger.

ثالثا – مواقع الأنترنت:

– المهدي اماني. (20،2018مارس). المجال العام من الواقع الفعلي إلى العالم الإفتراضي :معايير التشكل والمعوقات. تم استرجاعه بتاريخ 14-02-2020 https://democraticac.de/?p=53184

– مخشان خالد.(10،2014 جوان).الفضاء العمومي عند هابرماس. تم استرجاعه بتاريخ 15–03–2020 https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=418856

– ثابت نوار.(2019،ص6). الفضاء العام عند يورغن هابرماس:بحث في المفهوم والتحولات التاريخية .تم استرجاعه بتاريخ 14–03– 2020
https://journals.najah.edu/media/journals/full_texts/3_u0ycLtI.pdf

– العلوي رشيد.(2016.اكتوبر).الفضاء العمومي المعارض:نقد أطروحة هابرماس.تم استرجاعه بتاريخ 12-04-2020. https://www.mominoun.com/articles/-4456،

– بوعشة زين العابدين.(د ت).الاعلام التلفزيوني.تم استرجاعه بتاريخ 16–05– 2020 http://sawtalahrar.net/الاعلام-التلفزيوني/اقلامhtml.

– بوجمعة رضوان.(02،2019ماي).يجب تطهير المنظومة الاعلامية حتى ترافق الانتقال الديمقراطي. تم الاسترجاع بتاريخ 05–05–2020. https://www.el-massa.com/dz

– بن عامر غول حفناوي.(14،2014 مارس).قناة الأطلس:حرية الرأي والتعبير في خطر (نداء).تم الاسترجاع بتاريخ 12-10-2019.https://www.z-dz.com

– غمراسة حميد .(2016، 21سبتمبر).ادانة فضائية جزائرية بسبب استضافتها زعيم جماعة متطرفة.تم الاسترجاع بتاريخ12-10-2019 .http://ara.tv/b985y

– سالم محمد .(10،2019 جوان).ما سر تراجع الإعلام الجزائري عن دعم الحراك الشعبي.تاريخ الاسترجاع 18-04-2020.https://arabi21.com/story/118687

– Belkacem Mostefaoui.(2019,27mars) Le service public de l'audiovisuel a été bafoué depuis l'indépendance», El Watan: https://www.elwatan.com/edition/actualite/le-service-public-de-laudiovisuel-a-ete-bafoue-depuis-lindependance-27-03-2019 (consulté le 03/09/2019)

– بوكبة محمد.(06،2019 مارس).حجب الاعلانات عن قناتين جزائريتين بسبب تغطيتهما "الواضحة" للحراك الشعبي.تاريخ الاسترجاع07–04–2020.https://ultraalgeria.ultrasawt.com

– غمراسة بوعلام.(22،2018 اكتوبر).الاعلام المرئي في الجزائر..بث محلي وقانون أجنبي.تاريخ الاسترجاع 16–05–2020https://aawsat.com/home/article/14340312 .

- مصدق حسن.(29،2015 ديسمبر).فلسفة التواصل في عصر التقنية:يورغن هابرماس في مواجهة كارل ماركس ومارتن هيدغر.تم الاسترجاع بتاريخ 12-04-2020.
http://post2modernisme.blogspot.com/2015/12/blog-post_28.html